

Distr.: General
30 July 2015
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة
الدائمة لليتوانيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه تقريراً عن أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة
جمهورية ليتوانيا في شهر أيار/مايو ٢٠١٥ (انظر المرفق). وقد أُعدَّت هذه الوثيقة تحت
إشرافي بعد إجراء مشاورات مع أعضاء المجلس الآخرين.
وأرجو ممتنةً تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ريموندا مورموكايتي
السفيرة
الممثلة الدائمة



الرجاء إعادة استعمال الورق

040915 250815 15-12990 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لليتوانيا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة ليتوانيا (أيار/مايو ٢٠١٥)

مقدمة

في أيار/مايو ٢٠١٥، عقد مجلس الأمن برئاسة الممثلة الدائمة لليتوانيا لدى الأمم المتحدة، ريموندا مورموكايتي، ما مجموعه ١٧ جلسة، بما يشمل اثنتين من المناقشات المفتوحة، ومناقشتين، وتسع جلسات إحاطة، و ١٥ مشاورة، وجلسة خاصة واحدة، ومناقشتين تفاعليتين غير رسميتين. وفي إطار البند المعنون "مسائل أخرى"، جرى تناول عدد من القضايا بإسهاب، بما في ذلك المسألة في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والشرق الأوسط (الجمهورية العربية السورية) ومالي وميانمار. واتخذ المجلس أربعة قرارات، واعتمد بيانا رئاسيا واحدا، وأصدر ١١ بيانا صحفيا.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن الخسائر البشرية الناجمة عن النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها وإساءة استعمالها على نحو يزعزع الاستقرار، ومناقشة مفتوحة أخرى بشأن حماية الصحفيين في حالات النزاع، ترأسها وزير خارجية ليتوانيا، ليناس لينكفيتشوس. وعقد المجلس أيضا جلسة إحاطة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية (الاتحاد الأوروبي)، بمشاركة الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، فيديريكا موغيريني. وعلاوة على ذلك، عقد المجلس جلسة إحاطة على المستوى الوزاري بشأن التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية، وترأس الجلسة أيضا وزير خارجية ليتوانيا.

أفريقيا

بوروندي

في ٨ أيار/مايو، عقد مجلس الأمن جلسة مشاورات مغلقة بشأن الحالة في بوروندي. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها المبعوث الخاص للأمن العام لمنطقة البحيرات الكبرى، سعيد دجينييت، عن الحالة الأمنية المتوترة في بوجمبورا. وتلقى أعضاء المجلس معلومات مستكملة عن الحوار الذي نظّمه في ٥ أيار/مايو وزير داخلية هذا البلد بدعم من بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي، والذي ضمّ مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم اثنان من

الرؤساء السابقين لبوروندي. وأطلع السيد دجينيت المجلس أيضا على آخر المستجدات بشأن الزيارة التي أجراها إلى بوجمبورا، في ٦ أيار/مايو، وزراء خارجية الدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا، وكذلك بشأن مؤتمر القمة الاستثنائي لجماعة شرق أفريقيا المتعلق ببوروندي، المزمع عقده في ٣١ أيار/مايو في دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة. وأشار إلى أن قيام الحزب الحاكم بترشيح الرئيس بيير نكورونزيزا لفترة ولاية ثالثة مسألة تثير انقسامات كبيرة بين أصحاب المصلحة.

وركز أعضاء المجلس، في البيان الموزع على الصحافة في أعقاب المشاورات، على شواغلهم إزاء الاضطرابات القائمة وتصاعد العنف في بوروندي، وتزايد عدد اللاجئين في الدول المجاورة. ودعا أعضاء المجلس جميع الأطراف إلى إيلاء الأولوية للسلام والاستقرار في بوروندي عن طريق الحوار السياسي، وشددوا على ضرورة إجراء عملية انتخابية سلمية وشفافة وشاملة للجميع وذات مصداقية. وأعربوا كذلك عن دعمهم الكامل للسيد دجينيت ولبعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي للجهود المبذولة في مجال الوساطة، ورحبوا بمشاركة الاتحاد الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

وفي ١٤ أيار/مايو، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها السيد دجينيت في جلسة مشاورات مغلقة تناولت التطورات المستجدة في بوروندي. وأفاد السيد دجينيت بأن الرئيس نكورونزيزا عُزل من منصبه وأن اللواء غودفروا نيومباري قام بحلّ الحكومة. وأشار إلى أن الحالة في بوروندي قد تدهورت بشدة منذ آخر إحاطة مقدمة في ٨ أيار/مايو، إذ تجاوز عدد اللاجئين من بوروندي إلى البلدان المجاورة ١٠٠ ٠٠٠ شخص. وأطلع السيد دجينيت المجلس على الجهود التي بذلها لإشراك جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون، ورئيس أركان الجيش واللواء نيومباري. وأطلع المجلس أيضا على تطورات مؤتمر قمة جماعة شرق أفريقيا المعقود في ١٣ أيار/مايو في دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة، والذي لم يتمكن رئيس بوروندي من حضوره. وأبلغ بأن مؤتمر القمة أدان الانقلاب ودعا إلى العودة إلى النظام الدستوري وإلى إرجاء الانتخابات لمدة لا تتجاوز فترة ولاية الحكومة الحالية.

وفي أعقاب المشاورات، أدان أعضاء المجلس في بيان موزع على الصحافة الاضطرابات العنيفة في بوروندي، ومرتكبي أعمال العنف الموجهة ضد المدنيين والساعين للاستيلاء على السلطة بوسائل غير مشروعة. ودعا أعضاء المجلس جميع الأطراف إلى إيلاء الأولوية لاستعادة السلام والاستقرار، والعودة سريعا إلى سيادة القانون، وإجراء انتخابات

ذات مصداقية وفقا لروح اتفاق أروشا. وكرروا كذلك تأكيد دعمهم الكامل للجهود التي يبذلها السيد دجينيت و للجهود المنظمات الإقليمية، وأعربوا عن اعتزامهم الرد على أعمال العنف التي تهدد السلام والأمن في بوروندي.

وفي ١٥ أيار/مايو، أعرب أعضاء المجلس في بيان صحفي عن قلقهم الشديد إزاء التوترات القائمة في بوروندي، وأكدوا الضرورة الملحة للحوار والمصالحة بين جميع أبناء بوروندي. ودعا أعضاء المجلس جميع الأطراف إلى التحلي بضبط النفس، وأدانوا، على وجه التحديد، المحرّضين على ارتكاب العنف بجميع أشكاله، ودعوا السلطات البوروندية إلى معالجة الأزمة. ودعا أعضاء المجلس أيضا إلى العودة سريعا إلى سيادة القانون، وإلى إجراء انتخابات سلمية وشفافة وشاملة للجميع وذات مصداقية. كما أعربوا عن اعتزامهم الرد على أعمال العنف التي تهدد السلام والأمن في بوروندي. وكرر أعضاء المجلس أيضا تأكيد دعمهم الكامل للجهود التي يبذلها السيد دجينيت، وكذلك للجهود المنظمات الإقليمية، وأعربوا عن اعتزامهم الرد على أعمال العنف التي تهدد السلام والأمن في بوروندي.

وأدان أعضاء المجلس بأشد العبارات، في بيان متابعٍ موزع على الصحافة في ٢٤ أيار/مايو، مقتل زيدي فيروزي، زعيم الحزب المعارض زيغاميانغا (الاتحاد من أجل السلام والتنمية) وحارسه الخاص في بوروندي، في ٢٣ أيار/مايو. وأدانوا أيضا الهجوم باستخدام قنبلة، في ٢٢ أيار/مايو، في السوق المركزي لبوجمبورا، مما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة العديد من الآخرين بجراح. وحث أعضاء المجلس السلطات البوروندية على الإسراع في تقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى المحاكمة، ودعوا جميع أطراف المصلحة إلى إظهار إحساسهم بالمسؤولية والتحلي بالهدوء وضبط النفس.

وفي جلسة مشاورات مغلقة عُقدت في ٢٧ أيار/مايو، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها السيد دجينيت، تناولت آخر التطورات في بوروندي. ووصف المبعوث الخاص الحالة بأنها متوترة في ظل اندلاع احتجاجات عنيفة شبه يومية في بوجمبورا، وامتدادها إلى مناطق أخرى. وقد أسفر ذلك عن وفاة ما يقرب من ٤٠ شخصا، بمن فيهم زيدي فيروزي. وأبلغ السيد دجينيت المجلس بأن الجهود مستمرة للتوصل إلى حل سياسي لمسألة الانتخابات الدستورية على الرغم من الانقسامات بين الأحزاب السياسية بشأن المسائل الأخرى. وأكد أيضا الدور الحاسم للجهات الفاعلة الإقليمية في معالجة الأزمة السياسية. وأعرب المبعوث الخاص عن أمله في أن يُثمر مؤتمر القمة المقبل لجماعة شرق أفريقيا، المزمع عقده في ٣١ أيار/مايو، عن بعض التوجيهات في هذا الصدد، بما يشمل فترة الولاية الرئاسية.

وأدان أعضاء المجلس مقتل السيد فيروزي ودعوا إلى إجراء تحقيق شامل بهذا الشأن. وأكدوا أهمية التخفيف من حدة التوتر القائم. وأكد أعضاء المجلس أيضا على أهمية الدور الذي يضطلع به المبعوث الخاص، ودور الجهات الفاعلة الإقليمية. ورأى العديد من أعضاء المجلس أن الحالة الراهنة لا تسمح بإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وأشارت عدة وفود إلى القرار الصادر عن المحكمة الدستورية في بوروندي فيما يتعلق بمشاركة السيد نكورونزيزا في الانتخابات الرئاسية.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ١٥ أيار/مايو، رحب مجلس الأمن في بيان صحفي بعقد المنتدى الوطني من أجل المصالحة، في بانغي، في الفترة من ٤ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٥، وبالمشاورات الشاملة التي حرت على المستوى الشعبي. وأثنى أعضاء المجلس على اعتماد الميثاق الجمهوري من أجل السلام والمصالحة الوطنية والتعمير، بما في ذلك، في جملة أمور، الالتزامات بالتعجيل بإجراء العمليتين الانتخابيتين الرئاسية والتشريعية، وتحقيق اللامركزية، وتعزيز السلطة القضائية. وأشاد المجلس كذلك بتوقيع اتفاق يتعلق بمبادئ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن اتفاق التزم بموجبه الجماعات المسلحة بوضع حد لتجنيد الأطفال وبتحرير جميع الأطفال المرتبطين بالتزاع من صفوفها. ودعا المجلس الأمانة العامة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى البدء على وجه السرعة بتنفيذ برنامج شامل وذو مصداقية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٦ أيار/مايو، أدان أعضاء المجلس بأشد العبارات، في بيان صحفي، الهجوم الذي شُن في ٥ أيار/مايو ٢٠١٥ ضد قوات حفظ السلام التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في إقليم بيني، وأسفر عن مقتل اثنين من أفراد حفظ السلام من جمهورية تنزانيا المتحدة، وإصابة آخرين بجراح، وشددوا على أن هذه الأعمال يمكن أن تشكل جرائم حرب بموجب القانون الدولي.

وفي ٧ أيار/مايو، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، هيرفيه لادسو، في إطار البند المعنون "مسائل أخرى"، تناولت زيارته الأخيرة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي. وأبلغ السيد لادسو المجلس عن موجة من الهجمات التي شنتها الجماعات المسلحة وكانت تستهدف المدنيين وأفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك الهجوم

المنفذ في ٤ أيار/مايو ضد طائفة عمودية تابعة للبعثة، والهجوم المنفذ في ٥ أيار/مايو الذي قُتل فيه اثنان من أفراد حفظ السلام التابعين للبعثة. وكرر السيد لادسو التأكيد أن أي خفض جديد لعدد قوات البعثة لا بد من أن يكون رهنا بتحسين الحالة الأمنية، وإحراز تقدم في محاربة الجماعات المسلحة، وقدرة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على كفالة الأمن في البلد. ودعا الحكومة إلى تهيئة الظروف المواتية لاستئناف التعاون مع القوات المسلحة، وأشار إلى أن بعثة منظمة الأمم المتحدة مكلفة بموجب القرار ٢٢١١ (٢٠١٥) بالتدخل بشكل أحادي.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكرروا تأكيد دعمهم لبعثة الأمم المتحدة. ودعوا أيضا إلى استئناف التعاون بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وشددوا على أن إجراء خفض جديد لعدد قوات البعثة لا بد من ربطه بإحراز تقدم هام على صعيد الحالة الأمنية في البلد.

ليبيريا

في ٥ أيار/مايو، عقد المجلس جلسة إحاطة وأجرى مشاورات مغلقة تناولت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام لليبيريا ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، كارين لاندغرين، ورئيس تشكيلة ليبيريا التابعة للجنة بناء السلام والممثل الدائم للسويد، أولوف سكوغ. وأدلى ببيان أيضا وزير العدل والمدعي العام لدولة ليبيريا، بنديكت سانو.

وأطلعت السيدة لاندغرين المجلس على الخطوات التي تتخذها حكومة ليبيريا من أجل تولي مسؤولياتها الأمنية الكاملة في إطار نقل تلك المسؤوليات من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، عملا بالقرارين ٢١٩٠ (٢٠١٤) و ٢٢١٥ (٢٠١٥). وأبلغت المجلس بأن "خطة حكومة ليبيريا للمرحلة الانتقالية للبعثة" قد أقرها مجلس الأمن الوطني لليبيريا. وأبلغت المجلس كذلك عن الجهود التي تبذلها شخصيا لحث حكومة ليبيريا على ضم قطاعي العدالة والأمن إلى التخطيط لمرحلة ما بعد التعافي من فيروس إيبولا. كما شددت الممثلة الخاصة على ضرورة معالجة العوامل التي أسهمت في انتشار فيروس إيبولا. وأبلغ السيد سكوغ المجلس عن زيارته الأخيرة إلى هذا البلد بغرض تحديد السبل المتاحة للجنة بناء السلام من أجل دعم أولويات بناء السلام خلال فترة التعافي من فيروس إيبولا والعملية الانتقالية للبعثة في ليبيريا. أما السيد سانو، فقد ركز ملاحظاته على التقدم المحرز نحو توطيد أسس السلام وتعزيز المصالحة الوطنية وإتاحة بيئة مواتية للتنمية السياسية والاقتصادية

والاجتماعية في ليبيا. ولاحظ أيضا أن الأمين العام لئن قدم عرضا أميناً عن الحالة في ليبيا في تقريره التاسع والعشرين المتعلق ببعثة الأمم المتحدة في ليبيا (S/2015/275)، فإن بعض الحوادث المبلغ عنها لم تقدم صورة شاملة عن الحالة في البلد.

وفي إطار المشاورات، ركزت السيدة لاندغرين ملاحظاتها على المصادر المحتملة لعدم الاستقرار، وحثت المجلس على مواصلة إسهامه في ليبيا. وناقش أعضاء المجلس الصعوبات التي تواجه الحكومة في سعيها إلى تحقيق أهداف العملية الانتقالية الأمنية بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، والجهود المبذولة لتعزيز مكاسب بناء السلام المحققة في ليبيا.

ليبيا (المحكمة الجنائية الدولية)

في ١١ أيار/مايو، أجرى المجلس مناقشة تفاعلية غير رسمية مع المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودة، بشأن الحالة في ليبيا، التي أحالها المجلس إلى المحكمة الجنائية الدولية، وبشأن تعاون ليبيا مع المحكمة. وشارك في الجلسة الممثل الدائم لليبيا.

وأكدت السيدة بنسودة على أهمية التعاون بين المحكمة، ومكتب المدعي العام الليبي، والدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ومجلس الأمن، وشجعت على إيجاد حلول لمعالجة مسألة عدم الامتثال من خلال اتخاذ خطوات عملية والاستفادة من الدروس المستخلصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار ومالي. وشجعت المدعية العامة على إنشاء فريق اتصال دولي يمكن من خلاله تقديم الدعم المادي والدعم القضائي من أجل المساعدة على تنفيذ ولاية المحكمة. وسلطت الضوء على النقص القائم في الموارد، والزيادة في عدد القضايا المعروضة على المحكمة على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية، والصعوبات الأمنية التي يواجهها موظفو المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا، باعتبارها مشاكل رئيسية.

وقال أعضاء المجلس إنهم يشاطرون قلق المدعية العامة بشأن تدهور الحالة في ليبيا، واتفقوا عموماً بشأن ضرورة تعزيز التعاون مع المحكمة والالتزام بمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة. وأعرب عدد من أعضاء المجلس عن شواغلهم إزاء عدم تعاون حكومة ليبيا مع المحكمة في قضية سيف الإسلام القذافي، وشجعوا الحكومة على تنفيذ التزاماتها القانونية. وأبدى عدد من أعضاء المجلس اهتمامهم بالخطوات العملية التي يمكن أن يتخذها المجلس للمساعدة على زيادة كفاءة عمل المحكمة، بينما أشار عدد من الأعضاء الآخرين إلى أن هذه الخطوات ينبغي ألا تؤثر في الطابع المستقل للمحكمة. وأكد بعض أعضاء المجلس على ضرورة احترام الاستقلال القضائي للدول والدور التكميلي للمحكمة.

وفي ١٢ أيار/مايو، استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها السيدة بنسودة عن الإجراءات المتخذة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي كان المجلس قد أحال بموجبه الحالة في ليبيا إلى مكتب المدعي العام للمحكمة. وشارك في الجلسة الممثل الدائم لليبيا. وكررت المدعية العامة التأكيد على أهمية التعاون بين المحكمة، ومكتب المدعي العام الليبي، والدول الأطراف في نظام روما الأساسي، ومجلس الأمن. وأعربت عن قلقها إزاء عدم الاستقرار السياسي المتزايد في البلد، وصعوبة سد فجوة الإفلات من العقاب في ليبيا. وأثارت المدعية العامة شواغلها إزاء التهديدات المستمرة التي يواجهها العاملون في وسائل الإعلام والمدافعون عن حقوق الإنسان والنساء، على وجه الخصوص. واقترحت تشكيل فريق اتصال دولي معني بمسائل العدالة، وهو اقتراح لاقى تأييد بعض أعضاء المجلس. وأعربت السيدة بنسودة أيضاً عن قلقها إزاء المسائل التي لا تزال عالقة، المتصلة بالأفراد المحتجزين في ليبيا والتزوح الجماعي لأهالي تاورغاء. وأشارت إلى أن اختصاص المحكمة إزاء ليبيا يمتد ظاهرياً إلى الجرائم المدّعى وقوعها على يد الدولة الإسلامية في العراق والشام أو داعش. وأكدت المدعية العامة استمرار عدم تعاون ليبيا مع المحكمة في قضية سيف الإسلام القذافي.

وكرر أعضاء المجلس على نطاق واسع الشواغل التي أعربت عنها المدعية العامة بشأن الحالة السياسية والأمنية في ليبيا، مع إقرار معظمهم بأثرها على جهود المساءلة. ورحب أعضاء المجلس بالتعاون الإيجابي بين المدعية العامة للمحكمة ومكتب المدعي العام الليبي. وأيد بعض أعضاء المجلس الدعوة الموجهة من المدعية العامة إلى ليبيا بتسليم سيف الإسلام القذافي إلى عهدة المحكمة فوراً. وحث بعض أعضاء المجلس مكتب المدعية العامة على أن يرصد عن كثب الانتهاكات الجارية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في ليبيا. وأعاد الممثل الدائم لليبيا، إبراهيم ع. الدباشي، تأكيد التزام ليبيا بتحقيق العدالة والمساءلة.

مالي

في ١ أيار/مايو، أعرب أعضاء المجلس في بيان صحفي عن قلقهم العميق إزاء اندلاع أعمال العنف في شمال مالي، وطالبوا بوقف فوري للقتال. وكرر أعضاء المجلس تأكيد استعدادهم للنظر في فرض جزاءات محددة الأهداف ضد من هم وراء استئناف القتال وانتهاك وقف إطلاق النار. وشجعوا الأطراف على التعاون بشكل بناء وبحسن نية من أجل التوقيع على مشروع الاتفاق المتعلق بالسلام والمصالحة في مالي، في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥ في باماكو.

وفي ٧ أيار/مايو، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، هيرفيه لادسو، ووكيل الأمين العام للدعم الميداني، أتول كهاري، في إطار البند المعنون "مسائل أخرى"، تناولت التطورات الأخيرة في مالي، والتحديات التي تواجهها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من أجل نشر ما تبقى من الوحدات التابعة للبعثة والعناصر التمكينية، وتقديم الإمدادات لقواتها في شمال مالي. وحذر السيد لادسو من التهديد المزدوج بعملية السلام نتيجة للانتهاكات الخطيرة لوقف إطلاق النار من جانب جميع الأطراف منذ ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وطلب إلى المجلس أن يواصل الضغط على الأطراف في مالي لكي تظل ملتزمة بعملية السلام وتوقع على مشروع الاتفاق المتعلق بالسلام والمصالحة في مالي. وشدد السيد لادسو على أن الحوار ينبغي أن يستمر، وأن الاتفاق ينبغي أن يظل مفتوحاً للراغبين في الانضمام إليه في وقت لاحق. وأكد السيد كهاري أن الحالة الأمنية الصعبة تُلقِي بتأثيرها على تقديم الدعم الميداني للبعثة. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء استمرار انتهاكات وقف إطلاق النار، وحثوا الأطراف على أن تبقى ملتزمة بعملية السلام، وعلى مواصلة الحوار، وإبقاء الباب مفتوحاً للراغبين في الانضمام إلى الاتفاق في مرحلة لاحقة. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن تأييده للنظر في فرض جزاءات محددة الأهداف ضد من هم وراء استئناف القتال وانتهاك وقف إطلاق النار.

وفي ٢٨ أيار/مايو، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها السيد لادسو في إطار البند المعنون "مسائل أخرى"، عن رحلته لحضور التوقيع على الاتفاق بشأن السلام والمصالحة في ١٥ أيار/مايو في باماكو. وأطلع السيد لادسو المجلس على نتائج اجتماعه مع رئيس مالي، إبراهيم بوبكر كيتا، وعلى جهود الوساطة الجارية في مدينة الجزائر لإيجاد تسوية للحالة الأمنية في ميناكا (منطقة غاو). وأعرب وكيل الأمين العام عن قلقه إزاء اتهامات التحيز التي وجهتها حكومة مالي ضد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والتهديدات الأمنية المستمرة التي تواجه البعثة، بما في ذلك الهجوم الذي شُن باستخدام لغم في ٢٨ أيار/مايو ضد قافلة كانت تُقِل قائد القوة ومفوض الشرطة في بعثة الأمم المتحدة. وتكلم السيد لادسو عن تدهور الحالة الأمنية في ميناكا والانتهاكات المستمرة لوقف إطلاق النار من جانب جميع الأطراف. وقال إن الوقت قد حان ليضعف المجلس من ضغوطه على الأطراف ولينظر في إمكانية فرض جزاءات محددة الأهداف ضد منتهكي اتفاقات وقف إطلاق النار. وشدد وكيل الأمين العام على الصعوبات التي تواجه بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مالي في تنفيذ ولايتها في سياق اتفاق سلام جزئي. وحث أعضاء المجلس الأطراف على مواصلة العمل من أجل عملية السلام، ودعوا الأطراف التي لم توقع بعد على الاتفاق إلى القيام بذلك. وشجب أعضاء المجلس الهجمات المنفذة ضد بعثة

الأمم المتحدة، وكرروا تأكيد دعمهم الكامل للبعثة وللممثل الخاص للأمين العام لمالي، منجي حمدي، وأكدوا ضرورة تحديد دور البعثة في تنفيذ الاتفاق. وحث أعضاء المجلس الأطراف على وقف جميع أعمال القتال والالتزام مجددا باتفاقات وقف إطلاق النار. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن تأييده لفرض جزاءات محددة الأهداف ضد من ينتهكون اتفاقات وقف إطلاق النار.

وفي ٢٩ أيار/مايو، شجب المجلس في بيان صحفي حادث إطلاق النار الذي وقع في باماكو في ٢٥ أيار/مايو وأسفر عن مقتل فرد من بنغلاديش من أفراد حفظ السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة، وإصابة آخر بجراح. وأدان أعضاء المجلس بأشد العبارات انفجار لغم على طريق قافلة تابعة لبعثة الأمم المتحدة في ٢٨ أيار/مايو في منطقة تمبكتو. وكرر أعضاء المجلس تأكيد دعمهم الكامل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وللقوات الفرنسية التي تساندها.

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان

في ٢٨ أيار/مايو، استمع مجلس الأمن في جلسة مشاورات إلى إحاطة قدمها الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية، رافائيل داريو راميراس كارينيو، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، تناول فيها عمل اللجنة خلال الفترة من ٧ شباط/فبراير إلى ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٥. وأشار الرئيس إلى القرار ٢٢٠٠ (٢٠١٥) الذي مُدِّدَت بموجبه ولاية فريق الخبراء حتى آذار/مارس ٢٠١٦، وإلى تعيين الأمين العام لأعضاء الفريق في ١٢ آذار/مارس. وأبلغ المجلس أن اللجنة عقدت جلسة غير رسمية في ٦ أيار/مايو للاستماع إلى عرض قدمه فريق الخبراء بشأن برنامج عملها. كما أبلغ المجلس عن الاجتماع الثنائي الذي عقد في ١٦ نيسان/أبريل بين الرئيس والقائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة، في إطار عمل المتابعة بشأن توصيات الفريق إلى اللجنة. ورحب أعضاء المجلس بالاجتماع المقبل الذي سيعقده رئيس اللجنة مع السودان والدول الإقليمية، مع الإشارة إلى أهمية التعاون الإقليمي من أجل التنفيذ الفعلي للجزاءات. وأشار البعض إلى الحالة الأمنية المتردية في دارفور واستمرار معاناة المواطنين تحت وطأة النزاع. وفي هذا الصدد، دعا أعضاء المجلس حكومة السودان إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب نظام الجزاءات وضمان التعاون التام مع فريق الخبراء، بما في ذلك من خلال إصدار تأشيرات الدخول في الوقت المناسب وتيسير الوصول إلى دارفور. ولاحظ بعض أعضاء المجلس ضرورة أن يتقيّد الفريق بولايته بصرامة، وأن يبيّن تقاريره على الموضوعية والتحقق من المعلومات.

السودان وجنوب السودان

في ٥ أيار/مايو، استمع المجلس في جلسة مشاورات عقدها المجلس بكامل هيئته إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام عن الحالة في أبيي وعن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي. وأشار السيد لادسو إلى أن الحالة في منطقة أبيي ما زالت متقلبة بسبب بعض الحوادث الكبيرة بين ميليشيات وعناصر مسلحة من كل من السودان وجنوب السودان. وقال إن الهجمات أسفرت في حالتين عن اختطاف أطفال. وقال السيد لادسو أيضا إنه لم تسجل أي حوادث في المنطقة فيما يتعلق بالانتخابات الوطنية التي جرت في السودان في شهر نيسان/أبريل. وأفاد كذلك وكيل الأمين العام أن لجنة الرقابة المشتركة في أبيي قد استأنفت أنشطتها بعد عامين من الخمول، وأنه تقرر عقد اجتماع للزعماء التقليديين.

ورحب أعضاء المجلس باستئناف لجنة الرقابة المشتركة في أبيي لعملها، فضلا عن التزامها بتنظيم حوار بين الزعماء التقليديين. ورحب العديد من الأعضاء بمشاركة الاتحاد الأفريقي النشطة في تيسير أعمال الاجتماع. وأعربوا أيضا عن قلقهم إزاء استمرار الفراغ على مستوى الإدارة العامة وسيادة القانون، فضلا عن المخاطر الأمنية الناجمة عن التوترات الطائفية وانتشار الأسلحة الصغيرة، وهو ما يمكن أن يفاقم الحالة الأمنية والإنسانية في أبيي. وأعرب عدد من أعضاء المجلس عن تقديرهم وتأييدهم القوي للبعثة في تنفيذ ولايتها، وأكد البعض الآخر أن القوة الأمنية لا يمكن أن تحل محل الإدارة في أبيي، وأن الحكومات يجب أن تظل هي المسؤولة عن اتخاذ قرار بشأن أبيي.

وفي ٥ أيار/مايو، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

وفي ١٢ أيار/مايو، استمع المجلس في مشاورات مغلقة إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان إيفان سيمونوفيتش، ووكيل الأمين العام الشؤون القانونية والمستشار القانوني ميغيل دي سيربا سواريس بشأن خيارات المساءلة المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان المرتكبة في جنوب السودان منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وشدد السيد سواريس على أن قدرات النظام القضائي في جنوب السودان صارت محدودة جدا بعد ١٦ شهرا من التراجع، مؤكدا أنها سوف لا تكون في وضع يمكنها أن تحافظ فيه على مصداقية الإجراءات القضائية دون دعم دولي كبير. كما عرض عددا من الخيارات الممكنة لتنفيذ إجراءات المساءلة الجنائية، بما في ذلك ممارسة المحاكم الدولية القائمة للولاية القضائية وإنشاء محاكم جنائية دولية جديدة أو محاكم تعمل بمساعدة المحكمتين الجنائيتين.

وركر السيد سيمونوفيتش ملاحظاته على الآليات غير القضائية للعدالة الانتقالية، مثل آليات البحث عن الحقيقة والمشاورات الوطنية والمصالحة. وشدد على أن المساءلة والعدالة الانتقالية ستكونان أساسيتين في التوصل إلى سلام دائم في جنوب السودان وأنه يتعين أن ينص أي اتفاق سلام على تدابير المساءلة والعدالة الانتقالية. وحث السيد سيمونوفيتش المجلس على أن تظل مسألة المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة في الماضي والحاضر في جنوب السودان قيد نظره.

وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن تأييدهم لإنشاء آليات العدالة الدولية المناسبة بسبب افتقار النظام القضائي في جنوب السودان إلى القدرة على التصدي للجرائم المرتكبة في البلد وفقا للمعايير الدولية. وأعرب بعض الأعضاء عن دعمهم لممارسة المحكمة الجنائية الدولية للولاية القضائية ونشر تقرير لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي مما قد يساعد على تيسير التحقيقات. وأشار بعض أعضاء المجلس إلى أنه على الرغم من أهمية العدالة والمساءلة، يجب إعطاء الأولوية لمفاوضات السلام والسعي إلى التوصل إلى اتفاق سلام في جنوب السودان. بيد أن العديد من أعضاء المجلس اتفقوا على أن هناك حاجة إلى دعم دولي كبير للمساعدة في بناء القدرات القضائية الوطنية لجنوب السودان، في حين شدد البعض على مسؤولية السلطات في جنوب السودان عن مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب في البلد.

وفي ١٤ أيار/مايو، عقد المجلس جلسة إحاطة ومشاورات بشأن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبشأن أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، إلين مارغريث لوي، كما استمع إلى بيان أدلى به ممثل رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، السفير كارلوس أولغين، نائب الممثل الدائم لشيلي. وأدلى ببيان أيضا الممثل الدائم لجنوب السودان.

وقدمت السيدة لوي للمجلس معلومات مستكملة عن القتال الذي اندلع مؤخرا في ولاية الوحدة بسبب الهجمات العسكرية التي شنتها القوات الموالية للحكومة وقالت إن ذلك دفع بآلاف المواطنين إلى الفرار، مما اضطر بعضهم إلى اللجوء إلى مجتمعات الأمم المتحدة المكتظة. وحذر أعضاء المجلس من مغبة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب على نطاق واسع والحالة الإنسانية القائمة جدا في البلد بالإضافة إلى النقص الحاد في تمويل الاستجابة الإنسانية. وتابعت كلامها قائلة إن عملية السلام التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) لا تزال في طريق مسدود بسبب تعنت الأطراف المتحاربة. وأشارت أيضا

السيدة لوي إلى استمرار انتهاكات اتفاق مركز القوات والهجمات ضد الأفراد التابعين للأمم المتحدة والأفراد العاملين في المجال الإنساني ومضايقتهم.

وقدم السيد أولغوين إحاطة إلى المجلس عن أعمال اللجنة خلال الفترة التي انقضت منذ اتخاذ القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) في ٣ آذار/مارس. وأبلغ المجلس أن المبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة قد اعتمدت في ٢٠ نيسان/أبريل، وأن فريق الخبراء قد عينه الأمين العام في ٢٧ نيسان/أبريل. وأبلغ المجلس أن اللجنة عقدت اجتماعين في ٢٨ نيسان/أبريل و ٨ أيار/مايو مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، ومع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع زينب بانغورا، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال في النزاعات المسلحة ليلي زروقي، على التوالي. وذكر السيد أولغوين أن اللجنة تتطلع إلى تلقي التقارير عن فترة الـ ٩٠ يوما المتعلقة بتنفيذ حظر السفر وتجميد الأصول بحلول ٣ حزيران/يونيه.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم العميق إزاء التقارير بشأن تجدد القتال وما يترتب عليه من عواقب إنسانية. وأكد أيضا أعضاء المجلس على أهمية تفاعل الأطراف بشكل مفيد مع الهيئة وأعربوا عن تأييدهم القوي للوساطة التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية، ولاستمرار مشاركة الاتحاد الأفريقي والدور الذي يمكن أن تقوم به المنطقة، إذا ما توحدت، في تحقيق السلام الدائم في جنوب السودان. وأعرب العديد من الأعضاء عن تأييدهم فرض جزاءات محددة الهدف على الأفراد كأداة لتعزيز جهود الوساطة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية، في حين أعرب البعض عن شكوك إزاء فعاليتها كوسيلة لتعزيز عملية السلام في البلد.

وفي ١٧ أيار/مايو، أصدر المجلس بيانا للصحافة (أدان فيه الأعضاء تجدد أعمال العنف على نطاق واسع في ولاية الوحدة والهجوم الواسع النطاق الذي شنته الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) على بلدة ملكال، في ولاية أعالي النيل. وأكدوا قلقهم البالغ إزاء تشرد السكان على نطاق واسع وزيادة انعدام الأمن مما أدى إلى وقف جميع الأنشطة تقريبا وكذلك تقديم المعونة إلى السكان في المناطق المتضررة، الأمر الذي فاقم الأزمة الإنسانية هناك. ودعا المجلس جميع الأطراف إلى المشاركة الجدية في عملية السلام من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة ووضع حد للنزاع من خلال عملية السلام التي تقودها إيجاد واستئناف الجهود الإقليمية والدولية. وكرر أعضاء المجلس تأكيد استعدادهم لفرض جزاءات ضد كل من يهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في جنوب السودان.

في ٢٨ أيار/مايو، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٢٢٣ (٢٠١٥) الذي مدد بموجبه ولاية البعثة حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، مواصلا بذلك تركيزه على أربع مهام

رئيسية: حماية المدنيين، ورصد حقوق الإنسان والتحقيق فيها، وتهيئة الظروف الملائمة لإيصال المساعدة الإنسانية ودعم تنفيذ اتفاق وقف أعمال القتال. وأشاد المجلس في قراره بجهود الوساطة التي تبذلها إيغاد ودعا حكومة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان/الحركة الشعبية لتحرير السودان المعارضة، إلى التنفيذ الفوري والكامل لاتفاقات وقف أعمال القتال، معرباً عن استعداده لفرض جزاءات محددة الهدف عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) ضد أي طرف يعمل على تقويض السلام والاستقرار والأمن في البلد. وأدان المجلس أعمال العنف الجنسي، وحث على التحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في مجال حقوق الإنسان، مطالباً بمساءلة أي شخص مسؤول.

الصومال

في ١٢ أيار/مايو، استمع المجلس، في إطار البند "مسائل أخرى"، إلى إحاطة تضمنت آخر المعلومات قدمها أحد الوفود بشأن أعمال الاستغلال والاعتداء الجنسيين التي ارتكبتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والصادرة عن فريق التحقيق المستقل التابع للاتحاد الأفريقي في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وأشاد أحد أعضاء المجلس بعمل فريق التحقيق التابع للاتحاد الأفريقي، وسلط الأضواء على بعض العقبات التي واجهها المحققون وطلب تقديم معلومات مستكملة عن الخطوات التالية في عملية التحقيق. وقرر المجلس الإبقاء على المسألة قيد نظره.

وفي ١٩ أيار/مايو، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة ومشاورات عن الحالة في الصومال. واستمع المجلس، عن طريق التداول بالفيديو من أديس أبابا، إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، نيكولاس كاي، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لشؤون الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مامان سيديكو. واستمع المجلس أيضاً إلى بيان أدلى به رئيس الوزراء عمر عبد الرشيد علي شارماركي، عن طريق التداول بالفيديو من مقديشو.

وعرض الممثل الخاص على المجلس تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2015/331) وأكد أن عملية بناء الدولة الاتحادية قد استعادت زخمها بعد انتهاء الأزمة السياسية. وأشار إلى أن الرئيس ورئيس الوزراء، والبرلمان وقادة إدارات كل من بونتلانند، وجوبا والجنوب الغربي مصممون على تنفيذ خطة "رؤية عام ٢٠١٦". وشدد السيد كاي على أن شراكة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الصومال شراكة فريدة، وقوية وضرورية لنجاح هذه المساعي. وأكد على أهمية معالجة المسائل المعلقة، مثل تشكيل الإدارات والمجالس الإقليمية

المؤقتة، والمضي قدماً في مراجعة الدستور، وإنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ولجنة الحدود والاتحاد، ووضع الصيغة النهائية لقوانين الأحزاب السياسية، والمواطنة، والانتخابات. وأعرب كذلك عن القلق إزاء قرار تأجيل الانتخابات في صوماليلاند حتى آذار/مارس ٢٠١٧. وأكد السيد كاي أن حركة الشباب لا تزال تشكل خطراً على العملية السياسية، ولذلك يجب إعطاء الأولوية لاستئناف الهجوم الذي يشترك فيه الصومال والاتحاد الأفريقي ضد هذه المجموعة. وقدم الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي إلى المجلس معلومات مستكملة بشأن المسائل الأمنية وعن الاستعراض المشترك الذي اختتمه مؤخراً الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمتعلق بشروط إمكانية نشر بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة والخطوات التي اتخذتها البعثة رداً على ادعاءات ارتكاب الأفراد العاملين فيها لاعتداءات جنسية. وأشار إلى استنتاج البعثة المشتركة أن الحالة في الصومال ككل ليست مهيأة لنشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة حتى نهاية عام ٢٠١٦، على أقل تقدير. ورحب بالتوصية بتمديد فترة نشر القوات المكمل للبعثة وإعادة تشكيلها لمواجهة الواقع المتغير. وعرض رئيس وزراء الصومال على المجلس استراتيجية الحكومة الاتحادية لمحاربة حركة الشباب، ودعا المجلس إلى أن يأذن بمجموعة من عناصر الدعم من أجل إدماج المزيد من الأفراد في الجيش الوطني الصومالي. وفي مشاورات مغلقة، دعا أعضاء المجلس المجتمع الدولي إلى مواصلة مساعدة حكومة الصومال الاتحادية على الدفع قدماً بالعملية السياسية، والقضاء على التهديد الذي تشكله حركة الشباب، وتحسين الحالة الإنسانية وتعزيز بناء السلام والتنمية المستدامة.

في ٢٦ أيار/مايو، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٢٢١ (٢٠١٥) الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في الصومال حتى ٧ آب/أغسطس ٢٠١٥.

الشرق الأوسط

العراق

في ١٤ أيار/مايو، عقد المجلس جلسة إحاطة ومشاورات بكامل هيئته بشأن تقارير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، واستمع خلالها إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص ورئيس البعثة، يان كوبيتش، الذي خاطب المجلس بهذه الصفة للمرة الأولى، ووكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، فاليري آموس. وأدى الممثل الدائم للعراق، السفير محمد علي الحكيم، ببيان في إطار المادة ٣٧.

وعرض الممثل الخاص التقرير الثالث المقدم من الأمين العام عملاً بالقرار ٢١٦٩ (٢٠١٤) والتقرير السادس المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ٤ من القرار ٢٠١٧ (٢٠١٣). وأطلع المجلس عن انطباعاته الأولى المتباينة، ولكنه لاحظ بعض المنظورات الإيجابية. وقال إنه يعتقد أن العراق يواجه تحديات لم يسبق لها مثيل، وأنه في حاجة إلى دعم دولي قوي. وشدد السيد كوبيش على أن العراق قد يصبح قصة نجاح إذا ما استمر دعمه سياسياً ومالياً ومادياً على مدى فترة طويلة من الزمن. وشدد كذلك على أن هزيمة الدولة الإسلامية في العراق والشام ليس أمراً هيناً وأن المكاسب التي حققتها الحكومة لا تزال هشّة. وأكد أيضاً الممثل الخاص على أهمية العمليات السياسية الشاملة للجميع، وعلى الإصلاحات القانونية والسياسية والإدارية من أجل تحقيق الوحدة والمصالحة الوطنيتين. وشجع بوجه خاص بغداد وأربيل على مواصلة العمل معاً من أجل حل المسائل المتعلقة بهدف ضمان الإدارة المستدامة والتوزيع العادل لموارد العراق الطبيعية. وأكدت وكالة الأمين العام على أن التوقعات الإنسانية في العراق لا تزال تشكل مصدر قلق بالغ، إذ أن هناك ما يزيد على ٨,٢ ملايين شخص يحتاجون إلى المعونة الإنسانية، و ٢,٨ مليون مشرد داخلياً وما يزيد على مليون شخص في حاجة إلى المأوى. وأعربت عن القلق بوجه خاص إزاء حالة الملايين من العراقيين المحاصرين في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية، والسكان الذين فروا من المناطق المحررة من التنظيم. ولاحظت السيدة أموس نقصاً حاداً في التمويل المخصص للبرنامج الإنساني في العراق. وأشار الممثل الدائم للعراق إلى أن مشاكل العراق ذات طابع متعددة الجنسيات إذ يزيد عدد جنسيات الإرهابيين الموجودين في العراق عن ٦٠ جنسية. وأعربت عن أسفه لأن الدول الأعضاء لم تنفذ جميعها قرارات المجلس بشأن مكافحة الإرهاب تنفيذاً كاملاً ولأن تدفق الإرهابيين لا يزال مستمراً. وأكد السيد الحكيم على أن من غير الواقعي تدمير تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وحده ولذلك لا بد من التوصل إلى حل سلمي للنزاع في سوريا من أجل العودة إلى السلام في كلا الدولتين.

وكرر أعضاء المجلس في المشاورات تأكيد دعمهم لسلامة العراق ووحدته الإقليمية وعلى أهمية مواصلته للإصلاحات واللامركزية والمصالحة الوطنية بحسن نية. وأكدوا من جديد أن الإرهاب ما زال يشكل أكبر تحد يواجهه العراق والمنطقة برمتها. وأكد بعض أعضاء المجلس في هذا الصدد أن على المجتمع الدولي دعم العراق والبلدان الأخرى في المنطقة في مكافحتها للإرهاب من خلال تطبيق معايير موحدة. وشددوا على أهمية بناء علاقات جيدة بين العراق وبلدان المنطقة وكذلك بين بغداد وأربيل. وكرر أعضاء المجلس التأكيد على أهمية المصالحة ومشاركة الجميع والمساءلة. وأعربت وفود عديدة عن قلق بالغ إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق المحررة من التنظيم. وكرروا الإعراب عن قلقهم إزاء

الأزمة الإنسانية المتفاقمة والنقص الشديد في التمويل. وكرر أعضاء المجلس تأكيد دعمهم الكامل للبعثة وللسيد كوبيتش.

الجمهورية العربية السورية

في ٤ أيار/مايو، في إطار البند "مسائل أخرى"، استمع المجلس في جلسة مشاورات إلى إحاطة قدمها المبعوث الخاص إلى سورية، ستافان دي ميستورا، ومدير المكتب الميداني لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومايكل كينغسلي - نيناه، مدير المكتب الميداني للوكالة في سورية، عن الوضع المتفاقم في مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين خارج دمشق. وتحدث السيد كينغسلي - نيناه عن الحالة الخطيرة داخل المخيم، حيث يواجه المدنيون خطراً على حياتهم. وذكر على وجه التحديد الحوادث التي وقعت في ٢٨ نيسان/أبريل و ١ أيار/مايو، التي استخدمت فيها الأسلحة الثقيلة وألحقت أضراراً بالغة بالممتلكات المدنية. وقال إن الأونروا لم تحصل بعد على فرص الوصول الآمن إلى داخل مخيم اليرموك لغرض إيصال المساعدات الإنسانية. وذكر أنه تم التوسع بنجاح في جهود الاستجابة الإنسانية لتشمل مناطق يلدا وبيلا وبيت سحم في ريف دمشق خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة، لكنه أشار إلى توقف الجهود الإنسانية في هذه المناطق منذ ٣٠ نيسان/أبريل بسبب المخاوف الأمنية. وأكد المبعوث الخاص أيضاً على وجود معلومات موثوقة بما تؤكد استخدام البراميل المتفجرة والصواريخ أثناء القتال الذي اندلع داخل المخيم في ٢٨ نيسان/أبريل و ١ أيار/مايو، مشدداً على أنه لا يمكن تبرير الاستخدام العشوائي للأسلحة ضد آلاف المدنيين على الأرض.

وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء تفاقم الوضع في اليرموك وأدانوا أعمال الإرهاب التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة في المخيم. وكرر أعضاء المجلس دعوتهم للأطراف بدعم الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى مساعدة المدنيين داخل المخيم، والراغبين منهم في الانتقال مؤقتاً، والذين فروا منه بالفعل، بما في ذلك عن طريق ضمان وصول المساعدات الإنسانية. وشددوا على أهمية مراعاة القانون الإنساني الدولي وكفالة الضمانات المناسبة مع السماح بحرية الانتقال الآمن للمدنيين من المخيم. وأدان العديد من أعضاء المجلس القصف الجوي العشوائي للمخيم من جانب الحكومة السورية، وطالبوها بالكف الفوري عن ذلك. وشدد بعض أعضاء المجلس على ما للحكومة من حقوق وما يقع عليها من التزامات فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب على الأراضي السورية.

وفي ٧ أيار/مايو، استمع المجلس في مشاورات مغلقة إلى إحاطة قدمتها الممثلة السامية للأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، أنجيلا كين، عن التقدم المحرز في القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السورية. وأعربت الممثلة السامية عن الشواغل المتعلقة بأوجه التضارب في إعلان الأسلحة الكيميائية السورية، وأشارت إلى أنه قد تلزم زيارة أو زيارتان إضافيتان لأفرقة تقييم الإعلانات. وشددت على وجوب ضمان وصول بعثة تقصي الحقائق الذي كان قد تأخر بسبب تعثر بعض الاتصالات بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطات السورية. ورحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز حتى الآن في تدمير مرافق الأسلحة الكيميائية في سورية، لكنهم أعربوا عن قلقهم إزاء أوجه التقصير والتضارب التي تعتري إعلان الأسلحة الكيميائية السورية والوثائق اللاحقة. وحثوا حكومة الجمهورية العربية السورية على التعاون الوثيق مع فريق تقييم الإعلانات. وأشار العديد من أعضاء المجلس إلى وجوب السماح لبعثة تقصي الحقائق بدخول البلد في أقرب وقت ممكن، وحثوا جميع الأطراف على التعاون مع البعثة وضمان سلامتها. وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم إزاء استمرار الاستخدام غير المشروع للمواد الكيميائية السامة، والكلور على وجه الخصوص، في سورية وطلبوا إجراء تحقيق واف ومحيد في التقارير التي تفيد بذلك ومحاسبة المسؤولين عنها. وأخيرا، أعرب عدد من أعضاء المجلس عن تأييدهم القوي للاقتراح الذي طرحه أحد الوفود بأن يعمل المجلس على إصدار قرار بشأن آلية للإسناد.

وفي ٢٢ أيار/مايو، أدان أعضاء المجلس بقوة، في بيان للصحافة (SC/11904)، استمرار أعمال الإرهاب الممحية التي تقوم بها الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في سورية، بما في ذلك الاستيلاء على تدمر. وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم بشأن السكان المقيمين داخل المدينة، وبشأن الذين اضطرتهم تقدم تنظيم الدولة الإسلامية إلى النزوح، ودعوا إلى ضمان العبور الآمن للمدنيين الفارين من العنف. وأكدوا من جديد أن المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان تقع على عاتق السلطات السورية. وأدان أعضاء المجلس بأشد العبارات الأعمال الإرهابية التي يقوم بها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتدمير التراث الثقافي في العراق وسورية، وأكدوا على ضرورة تقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة. ولاحظوا مع القلق أن تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة تحصل على إيرادات من مباشرة أعمال نهب مصنقات التراث الثقافي العراقي وتهريبها، وتستخدم هذه الإيرادات لدعم جهود تجنيد أعضائها وتعزيز قدرتها العملية على تنظيم الهجمات الإرهابية وتنفيذها. وأعرب أعضاء المجلس عن شديد قلقهم على حماية تدمر بوصفها من مواقع التراث العالمي.

وفي ٢٨ أيار/مايو، عقد المجلس جلسة إحاطة ومشاورات غير رسمية بشأن الحالة الإنسانية في سورية وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤). واستمع المجلس إلى إحاطات من وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ فاليري آموس. وقدمت وكالة الأمين العام، في ما كانت آخر إحاطة لها أمام المجلس، وصفا للحالة البالغة الخطورة في جميع أنحاء سورية، والآخذة في التدهور آنذاك. ففي عام ٢٠١٥ وحده، شرد ٥٤٠ ٠٠٠ شخص، إضافة إلى ٧,٦ ملايين آخرين مشردين بالفعل، وما يزيد على ١٢,٢ مليون شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وأكدت على وقوع هجمات عشوائية ضد المدنيين، بما في ذلك أهداف مدنية مثل المدارس والمستشفيات، مضيفة أنه استمر ورود تقارير بشأن استخدام غاز الكلور. وأكدت وكالة الأمين العام أن القواعد واللوائح الجديدة التي وضعتها الحكومة أدت إلى حالات تأخير وتشتيت الجهد، وحالت دون إيصال المساعدات، بما في ذلك لوازم الجراحة. كما أبلغت المجلس بقيام تنظيم الدولة الإسلامية بقتل مدنيين في أعقاب الاستيلاء على تدمر. وشددت وكالة الأمين العام كذلك على أن الأمين العام يقدم بانتظام تقارير عن الاستمرار في عدم الامتثال للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). وذكرت أنه على الرغم من أن عمليات التسليم عبر الحدود التي أتاحها القراران ٢١٦٥ و ٢١٩١، سمحت للأمم المتحدة بتوسيع نطاق وصولها، فإن أطراف النزاع تجاهلت عمليا جميع جوانب القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). وطلبت السيدة آموس إلى المجلس أن يظهر روح القيادة وأن يتخذ تدابير محددة لضمان حماية المدنيين وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية لجميع الأشخاص في جميع أنحاء البلد دون تمييز. وشددت أيضا على أهمية إنهاء حالات الحصار التي يتم من خلالها فرض عقوبات جماعية على الناس، وأهابت بالمجلس النظر في السبل الممكنة التي تكفل المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي. وأكدت وكالة الأمين العام على الحاجة إلى زيادة الدعم المالي لجهود الاستجابة الإنسانية في سورية، وعلى أهمية احترام الطابع غير السياسي للمعونة الإنسانية. وفي مشاورات المتابعة، كرر أعضاء المجلس الإعراب عن قلقهم البالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية، واستمرار العنف، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان في سورية، وعدم تنفيذ أطراف النزاع أحكام القرار ٢١٣٩. وحث عدد من أعضاء المجلس على معالجة مسألة المناطق المحاصرة، بما في ذلك من خلال بعثة لتقييم الاحتياجات الإنسانية، يصدر بها تكليف من المجلس لتقييم الاحتياجات الإنسانية والتفاوض بشأن إمكانية وصول المساعدات الإنسانية. وأدان كثيرون من أعضاء المجلس العديد من الهجمات على الموظفين الطبيين والمرافق الطبية وأعربوا عن قلقهم من عدم السماح بحرية مرور اللوازم الطبية،

بما في ذلك الجراحية. وشدد بعض أعضاء المجلس على أهمية الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب في سورية.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

وفي ٢٠ أيار/مايو، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة ومشاورات بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وقدم السيد نيكولاي ملادينوف أول إحاطة له إلى المجلس بصفته منسقا خاصا لعملية السلام في الشرق الأوسط. وأعرب المنسق الخاص عن قلقه إزاء الجمود في عملية السلام في الشرق الأوسط، وشدد على الأهمية الحاسمة لأن يتفاوض الإسرائيليون والفلسطينيون بشأن حل يقوم على أساس وجود دولتين. ودعا الحكومة الجديدة في إسرائيل إلى اتخاذ خطوات ذات مصداقية، بما في ذلك تجميد النشاط الاستيطاني. وكرر المنسق الخاص التأكيد على ضرورة استمرار التعاون الأمني من جانب كلا الطرفين. وقال الأمين العام إنه على أهبة الاستعداد لاستكشاف الخيارات الواقعية للعودة إلى مفاوضات جدية في غضون إطار زمني معقول. وأشار المنسق الخاص إلى الوضع البائس في غزة. وشدد على أن بقاء وتيرة إعادة الإعمار، وانعدام الدعم المالي لإعادة بناء غزة يضع القطاع في مواجهة خطر الانفجار. وأكد أيضا أن هناك حتمية أخلاقية وإنسانية لا تواجه الأمم المتحدة فحسب، ولكن أيضا السلطات الإسرائيلية والفلسطينية، لمنع حدوث مثل هذا الانفجار، وأنه ما لم يحقق الفلسطينيون الوحدة والمصالحة، بما يشمل إقامة حكومة توافق وطني واستئناف السيطرة على المعابر مع كل من إسرائيل ومصر، وتمهيد السبيل لإجراء الانتخابات العامة الفلسطينية التي تأخر موعدها كثيرا، فإن جميع الجهود الرامية إلى تحسين الحالة ستواجه صعوبات كبيرة.

وفي المشاورات التي أجراها المجلس، أعرب أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم إزاء تدهور الحالة على أرض الواقع، ولا سيما في غزة، وأهابوا بالمجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته بإعادة إعمار غزة. وحث أعضاء المجلس الطرفين على الكف عن اتخاذ إجراءات انفرادية، وعلى التحلي بروح القيادة القوية والعودة إلى المفاوضات. وشددوا على الأدوار الهامة التي يمكن أن تضطلع بها في هذه العملية كل من الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والبلدان العربية، والولايات المتحدة. وأدان العديد من أعضاء المجلس الاستمرار في خطط الاستيطان التي أعلنت عنها إسرائيل، ووصفوها بأنها تشكل انتهاكا للقانون الدولي وتمثل عقبة رئيسية على طريق محادثات السلام.

اليمن

في ١ أيار/مايو، عقد المجلس مشاورات بشأن الحالة في اليمن. وقدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان، إلى أعضاء المجلس معلومات حول آخر التطورات عن الحالة المتدهورة هناك حيث بلغت الهياكل الأساسية المتعلقة بالصحة والمياه والصرف الصحي نقطة الانهيار. وشدد وكيل الأمين العام على أن العملية السياسية ينبغي أن تعزز من خلال توفير المعونة الإنسانية العاجلة وعدم تقييد وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المحليين، ودعا أطراف النزاع إلى العودة إلى طاولة المفاوضات بحسن نية. وأطلع أعضاء المجلس على الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص المعين حديثاً، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، لتيسير عقد اجتماع بين مختلف الأطراف بهدف العودة بالعملية الانتقالية إلى مسارها الصحيح. وتشاطر أعضاء المجلس شعوراً جماعياً بالقلق إزاء تفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن، معربين عن تسليمهم بأنه لا سبيل إلى حل الأزمة إلا من خلال عملية سياسية. ورحبوا بمبادرة الأمين العام إلى عقد مؤتمر في جنيف، وأعربوا عن تأييدهم الكامل للمبعوث الخاص الجديد إسماعيل ولد الشيخ أحمد.

وفي ١٢ أيار/مايو، أكد أعضاء المجلس من جديد، في بيان للصحافة (SC/11888)، التزامهم القوي بوحدة اليمن، وسيادته، واستقلاله، وسلامته الإقليمية، وطالبوا بالتنفيذ الكامل للقرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). ورحبوا بتعيين إسماعيل ولد الشيخ أحمد مبعوثاً خاصاً لليمن، وكرروا طلبهم إلى الأمين العام أن يكشف ما يبذله من جهود في إطار دور المساعي الحميدة الذي يقوم به بما يتيح استئناف عملية انتقال سياسي سلمية وجامعة ومنظمة بقيادة يمنية، بما في ذلك من خلال عقد مؤتمر يضم جميع أصحاب المصلحة في اليمن. ودعا أعضاء المجلس الأطراف اليمنية إلى المشاركة في هذه العملية دون شروط مسبقة، وإلى نبذ أعمال العنف والامتناع عن جميع الأعمال الانفرادية. وأعرب أعضاء المجلس كذلك عن بالغ قلقهم إزاء الأزمة الإنسانية، ورحبوا بمبادرة المملكة العربية السعودية وحكومة اليمن من أجل تنفيذ هدنة إنسانية لمدة خمسة أيام، وحثوا جميع الأطراف على تيسير وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى المحتاجين للمساعدة على نحو سريع وآمن ودون عوائق.

وفي ٢٠ أيار/مايو، عقد المجلس مشاورات بشأن اليمن، واستمع إلى إحاطة قدمها المبعوث الخاص للأمين العام، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، ومدير العمليات بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، جون جينغ. وشدد الممثل الخاص على خطورة الحالة في اليمن، وعلى أنه كلما طال أمد العنف، غدا النزاع أكثر استعصاءً. وأشار كذلك إلى أن الجماعات الإرهابية هي أكبر المستفيدين من النزاع الجاري. وشدد السيد جينغ على أن

الحالة الإنسانية الخطيرة أصلاً في اليمن زادت تفاقماً جراء النزاع المسلح. وأكد على ما يعانيه الأطفال من ضعف بوجه خاص، وعلى أن المستشفيات والعاملين في مجال الصحة مستهدفون باستمرار. وأشار كذلك إلى أهمية الهدنة الإنسانية لمدة خمسة أيام، وإن كانت هذه المدة قصيرة للغاية حيث إنه لم يتم الوفاء إلا بقدر ضئيل من الاحتياجات. وأكد الممثل الخاص أيضاً استعداد الجهات الفاعلة الإنسانية لبذل المزيد من الجهد، لكنه أشار إلى أنهم يواجهون تقييدات شديدة جراء انعدام الأمن بسبب استئناف القتال. ورحب أعضاء المجلس بالهدنة الإنسانية، لكنهم أقروا بقصرها الشديد وبأنه ستلزم هدنات أخرى. وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن القلق إزاء انتهاكات القانون الإنساني الدولي، وعلى الأخص من جانب الحوثيين. وعقب المشاورات، أعرب أعضاء المجلس، في بيان للصحافة، عن ترحيبهم بإعلان الأمين العام الدعوة إلى عقد مؤتمر في جنيف لجميع أصحاب المصلحة اليمنيين في ٢٨ أيار/مايو، وأكدوا من جديد طلبهم إلى جميع الأطراف اليمنية حضور هذه المحادثات والمشاركة فيها دون شروط مسبقة وبجسنة.

أوروبا

البوسنة والهرسك

في ١٤ أيار/مايو، أجرى المجلس مناقشته بشأن الحالة في البوسنة والهرسك. وفي الإحاطة التي قدمها إلى المجلس الممثل السامي للبوسنة والهرسك، فالتين إنزكو، أعرب عن ترحيبه بالسلطات المنتخبة حديثاً في البوسنة والهرسك، وحثها على التعاون معاً، وعلى اتخاذ الخطوات اللازمة التي تتيح الاستفادة من مبادرة الاتحاد الأوروبي بشأن البوسنة والهرسك. وأدلى بيانات ممثلو البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا والاتحاد الأوروبي.

وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. وأعربت وفود عديدة عن قلقها إزاء الخطاب الانفصالي في جمهورية صربسكا، وعن مخاوفهم من أن يؤدي هذا الخطاب إلى تقويض اتفاق السلام ووحدة البلد واستقراره، مؤكدين على أن اتفاق السلام لا يمنح الكيانات الحق في الانفصال. وشكك أحد أعضاء المجلس في صحة الاتهامات الموجهة ضد صرب البوسنة، وأشار إلى أن بعض البيانات التي أدلى بها بعض البوسنيين والكرواتيين في البوسنة والهرسك قد تقوض روح اتفاق دايتون. ورحب العديد من أعضاء المجلس بتشكيل حكومة جديدة وشددوا على ضرورة مواصلة الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية. كما رحب معظم أعضاء المجلس بالتزام السلطات المنتخبة حديثاً مواصلة الإصلاحات في سياق العلاقات بين البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي، وبدء نفاذ

اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. وأعرب غالبية أعضاء المجلس عن تأييدهم للوجود المستمر لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك (عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي)، ولأعمال مكتب الممثل السامي، ودعوا إلى مواصلة تهئية الظروف المواتية التي تتيح إغلاق المكتب، في حين أعرب أحد أعضاء المجلس عن اعتراضه على استخدام الوجود الدولي من أجل التعجيل بإدماج البلد في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وأعربت بلدان قليلة عن قلقها من نمو التطرف العنيف في البلد وفي المنطقة، ورحبت بالجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك لمعالجة مشكلة المقاتلين الأجانب.

قبرص

في ١٥ أيار/مايو، رحب أعضاء مجلس الأمن، في بيان للصحافة (SC/11894)، باستئناف محادثات التسوية في قبرص في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥ في إطار بعثة المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة، وأعربوا عن أملهم في أن يغتنم القادة هذه الفرصة للتوصل إلى تسوية شاملة، على النحو المبين في قرارات المجلس ذات الصلة. وأكد أعضاء المجلس من جديد دعمهم للعملية تمثيا مع البيان المشترك الصادر في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤، والجهود التي يبذلها المستشار الخاص للأمم المتحدة، إسبن بارث إيدي.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية (الاتحاد الأوروبي)

في ١١ أيار/مايو، استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني بشأن تهريب المهاجرين والاتجار بهم عبر البحر الأبيض المتوسط والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في هذا الصدد. وقدم كل من الممثل الخاص للأمم المتحدة المعني بالهجرة الدولية، بيتر د. ساذرلاند، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، السفير تيتي أنطونيو، تقييما للمسألة.

وأكدت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لإنقاذ الأرواح وعلى أهمية التضامن والشراكة في هذا المجال على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وأشارت الممثلة السامية إلى أن حالة الطوارئ الإنسانية تحولت إلى أزمة أمنية خطيرة، وإلى أن شبكات التهريب ترتبط بالأنشطة الإرهابية وتمدها بالتمويل في بعض الأحيان. وشددت الممثلة السامية كذلك على ضرورة اتباع نهج شامل للمواجهة العاجلة لهذه الظاهرة الهيكلية واتخاذ إجراءات فعالة بشأن أسبابها الجذرية، فضلا عن الحاجة إلى وضع رؤية طويلة الأجل للتصدي لها. وأبلغت المجلس بإمكانية اضطلاع الاتحاد الأوروبي بعملية بحرية في إطار عمليات السياسات المشتركة للأمن والدفاع التابعة للاتحاد الأوروبي،

وأعربت عن استعداد الاتحاد الأوروبي للعمل الوثيق مع الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، بشأن هذه المسألة. وفي معرض الإشارة إلى عدم وجود حكومة وحدة في ليبيا تكون قادرة على ممارسة سلطتها الشرعية على كامل إقليم البلد وعلى حدوده، وإلى أن الغالبية العظمى من التجار بالبشر وتهريبهم تتم من خلال ليبيا، أكدت الممثلة السامية مجددا دعم الاتحاد الأوروبي للحوار الذي تقوده الأمم المتحدة للتوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية. وحدد الممثل الخاص للأمم المتحدة أولويات المنظمة فيما يتعلق بالاستجابة الجماعية للحالة، بما في ذلك من خلال التركيز العاجل على إنقاذ الأرواح، وتعزيز إنفاذ القوانين ضد المهربين، وزيادة سبل إعادة توطين اللاجئين، وتحقيق المزيد من التضامن فيما بين البلدان، وتكثيف الجهود الرامية إلى إنهاء النزاعات التي تؤدي إلى نزوح الكثرين. وحث المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، السفير تيتي، على زيادة الجهود الجماعية الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للأزمة من خلال الأخذ بنهج كلي، وتعزيز الشراكات بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، فضلا عن بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

وعقب الإحاطة، عقد أعضاء المجلس جلسة تحاور غير رسمية مع الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي تم فيها تبادل الآراء بشأن تهريب المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط. وأكدت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي على الحاجة الملحة للعمل بسرعة في مجال الاستجابة للأزمة المتعددة الجوانب ذات الأبعاد الإنسانية والأمنية والمتعلقة بالاستقرار في البحر الأبيض المتوسط. وشددت كذلك على العلاقة مع السلطات الليبية والحاجة إلى حصول الاتحاد الأوروبي على إذن من المجلس للقيام بعملية بحرية في إطار عمليات السياسات المشتركة للأمن والدفاع التابعة للاتحاد الأوروبي. وشدد أعضاء المجلس على أهمية التوصل إلى حلول شاملة وجامعة لأزمة الهجرة في البحر الأبيض المتوسط، وذلك بالتعاون الوثيق في إقامة شراكات مع المنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي. كما طلب أعضاء المجلس إلى الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المزيد من التفاصيل بشأن طرائق تنفيذ الاتحاد الأوروبي لعملية بحرية.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

في ٢٦ أيار/مايو، عقد المجلس مناقشته الفصلية عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وقدم فريد ظريف الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إحاطة. كما استمع المجلس إلى بيان من إيفيكا تاديتش نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية صربيا، ومن هاشم تقي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية

كوسوفو. وأشار الممثل الخاص إلى الخطوات الهامة التي اتخذها بلغراد وبريشيتينا على طول المسارات الأوروبية لكل منهما، وأعرب عن ترحيبه باستمرار الحوار بين بلغراد وبريشيتينا الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، ودعا إلى تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في هذا الحوار، بما في ذلك أحد الأحكام الأساسية لاتفاق نيسان/أبريل ٢٠١٣، الذي يتعلق بإنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية. ورحب بزيادة الاتصالات المباشرة رفيعة المستوى بين بريشتينا وبلغراد، إلى جانب الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. ودعا إلى استكمال الخطوات اللازمة لإنشاء المحكمة المتخصصة. وأشار إلى الجهود الهامة التي تبذلها سلطات كوسوفو لمعالجة ظاهرة الهجرة غير النظامية من كوسوفو التي ظهرت مؤخرا وقضايا التطرف العنيف. وشدد على أهمية تنشيط التعاون الإقليمي في معالجة التحديات العابرة للحدود الوطنية معربا عن قلقه إزاء الاشتباكات المسلحة الدامية التي وقعت مع الشرطة في كومانوفو، والتي شارك فيها العديد من الأفراد من كوسوفو. وأكد الوزيران التزامهما بتطبيع العلاقات والتقدم على طريق الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

ورحب أعضاء المجلس بتشكيل حكومة كوسوفو، واستئناف الحوار بين بلغراد وبريشيتينا على الصعيد السياسي. ودعوا إلى المشاركة المستمرة من كلا الجانبين في حل القضايا العالقة، بما في ذلك إنشاء رابطة/جماعة البلديات التي تقطنها أغلبية صربية في كوسوفو، فضلا عن عودة النازحين. ورحب بعض أعضاء المجلس بالتقدم في العلاقات بين كوسوفو والاتحاد الأوروبي وبدء نفاذ الاتفاق بين كوسوفو والاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والانتساب. وكرر أعضاء المجلس تأكيد دعمهم لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ودعوا إلى التنفيذ الكامل لولايتيهما. واقترح بعض أعضاء المجلس النظر في تخفيض وتيرة المناقشات التي تجري في المجلس بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، مع مراعاة التقدم في تطبيع العلاقات في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وأكد بعض أعضاء المجلس على أهمية إنشاء محكمة متخصصة للبت في الحالات التالية للنتائج التي توصلت إليها فرقة التحقيق الخاصة للاتحاد الأوروبي. ورحب بعض أعضاء المجلس بالتدابير التي اتخذتها سلطات كوسوفو لمكافحة التطرف العنيف والتطرف والإرهاب، وإصدار تشريعات تتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، في حين أعرب أحد أعضاء المجلس عن اعتقاده بأن هذه المسألة ينبغي أن تظل من أولويات البعثة. وأكد بعض أعضاء المجلس أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال الأساس القانوني الدولي الذي ينطبق على التسوية في كوسوفو.

آسيا

ميانمار

في ٢٨ أيار/مايو، استمع المجلس، في إطار البند "مسائل أخرى"، إلى إحاطة من زيد رعد الحسين، المفوض السامي لحقوق الإنسان، عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار. وأكد المفوض السامي أن وضع حقوق الإنسان في البلد يثير القلق، خاصة في ولاية راخين. وأشار إلى أن الروهينجا يتعرضون لأشكال متعددة من التمييز، فضلا عن تقييد حريتهم في التنقل والتجمع السلمي والدين؛ وتعتبر إمكانية حصولهم على الجنسية محدودة للغاية، ويحرمون من الحصول على الخدمات الأساسية، في حين يعم فيهم الفقر المدقع. وذكر المفوض السامي أيضا أن بعض الجماعات تواجه التمييز المؤسسي. وأشار إلى أن كثيرين من المهاجرين وطالبي اللجوء، يتجهون إلى عرض البحر دون طعام أو ماء، نتيجة لقيام الدول المجاورة بتشديد الرقابة على الحدود. وتم العثور على مقابر جماعية في تايلند وماليزيا. وذكر المفوض السامي المجلس بالاجتماع الإقليمي المقرر عقده في ٢٩ أيار/مايو في بانكوك بهدف إيجاد حل لقضية اللاجئين/المهجرة غير النظامية. ودعا المفوض السامي حكومة ميانمار لتنفيذ إجراءات أكثر شفافية ومرونة لمنح الجنسية لأفراد السكان الروهينجا. وشدد أيضا على ضرورة التخلي عن التدابير التمييزية وعلى كفالة المساءلة.

وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم إزاء حالة حقوق الإنسان في ميانمار، وخاصة في ولاية راخين. وأشار إلى مختلف أشكال التمييز التي يعاني منها شعب الروهينجا، وأشار بعض أعضاء المجلس إلى قضية الجنسية والحق في التصويت خلال الانتخابات المقبلة. وأعرب عدد من أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الوضع الخطير للمهاجرين وطالبي اللجوء في عرض البحر، وأكدت أغلبية أعضاء المجلس أنه لا بد من حل هذه المسألة على الصعيد الإقليمي. وأكد بعض أعضاء المجلس أن المهجرة غير النظامية تشمل القضايا المتعلقة بمكافحة الجريمة، مثل الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص. وأشار آخرون إلى أن ميانمار تمر بعملية مصالحة وأن استقرار البلد هي القضية الأكثر أهمية.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) (بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)

في ٢٨ أيار/مايو، استمع المجلس في سياق مشاوراته إلى إحاطة من رومان أويارزون رئيس لجنة المجلس المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، والممثل الدائم لإسبانيا، عن عمل اللجنة خلال الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ٢٧ أيار/مايو.

وقام رئيس اللجنة بإبلاغ المجلس بالمناقشات التي جرت في اللجنة في اجتماعها المعقود في ٢٠ نيسان/أبريل، والتي ركزت على قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً بإطلاق قذائف تسيارية في ٢ آذار/مارس، وعلى التوصيات الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء لعام ٢٠١٥. وأبلغ المجلس بأن تسع رسائل وردت من الدول الأعضاء في أعقاب إطلاق القذائف التسيارية يوم ٢ آذار/مارس والتجربة ذات الصلة بالقذائف التسيارية يوم ٨ أيار/مايو. وأشار رئيس اللجنة إلى أن العديد من أعضاء اللجنة أدانوا بشدة عمليات إطلاق القذائف التسيارية باعتبارها تشكل انتهاكات صريحة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأشار رئيس اللجنة أيضاً إلى أن عدداً من أعضاء اللجنة أكدوا أنه ينبغي لجميع الأطراف المعنية المحافظة على الهدوء، والتحلي بضبط النفس وبذل الجهود لتخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية.

وأدان أعضاء المجلس عمليات إطلاق القذائف التسيارية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأكدوا أن هذه الأعمال تشكل انتهاكات لقرارات مجلس الأمن. وأشار عدد من أعضاء المجلس إلى أنه ينبغي للمجلس أن يتخذ الإجراءات اللازمة لمنع تكرار مثل هذه الانتهاكات في المستقبل، بما في ذلك فرض جزاءات جديدة تمسها مع توصيات فريق الخبراء. وقام بعض أعضاء المجلس بدعوة اللجنة إلى بذل المزيد من الجهد لإسداء المشورة لجميع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة. وأكد بعض الأعضاء على أهمية المحادثات السداسية لحل القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية، وأعربوا عن ضرورة تهيئة الظروف اللازمة للمضي قدماً لاستئناف المحادثات في وقت مبكر. وأشار أحد الوفود إلى ضرورة تهيئة جو من الثقة من خلال ممارسة ضبط النفس في الأنشطة العسكرية في شبه الجزيرة. وأكد عدد من أعضاء المجلس أن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال خطيرة وأنه ينبغي للمجلس مواصلة النظر في هذه المسألة. ومن ناحية أخرى، أكد أحد أعضاء المجلس أن المجلس ليس المكان المناسب لمناقشة قضايا حقوق الإنسان.

القضايا المواضيعية وغيرها من القضايا

حماية المدنيين في النزاعات المسلحة

في ٢٧ أيار/مايو، عقد المجلس مناقشة مفتوحة حول "حماية المدنيين في النزاعات المسلحة: حماية الصحفيين في حالات النزاع" واتخذ بالإجماع القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥)، الذي يؤكد أن وسائل الإعلام الحرة والمستقلة والتزيهة يمكن أن تسهم في حماية المدنيين ويسلم بأن بوسع الصحفيين والإعلاميين والأفراد المرتبطين بوسائل الإعلام أن يؤديوا دورا مهما في حماية المدنيين ومنع نشوب النزاعات، بالعمل بوصفهم آلية للإنذار المبكر. واستمع المجلس إلى إحاطة من كل من يان إلياسون، نائب الأمين العام للأمم المتحدة، وكريستوف دلوار، المدير العام لمنظمة مراسلون بلا حدود، وماريان بيرل، أرملة دانيال بيرل مراسل صحيفة وول ستريت جورنال. وبالإضافة إلى أعضاء المجلس، شارك في المناقشة المفتوحة ٤٧ دولة عضوا وثلاثة مراقبين.

وركز السيد يان إلياسون ملاحظاته على خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب. وشدد على ضرورة اضطلاع أعضاء المجلس بدور حاسم في دفع هذه الخطة وعلى ضرورة استمرار إدانة جميع عمليات قتل الصحفيين في حالات النزاع. وشدد كذلك على ضرورة التصدي للفساد والتخويف وعمليات الانتقام وضعف النظم القضائية التي تساهم مساهمة رئيسية في الإفلات من العقاب. وأشار نائب الأمين العام إلى ضرورة حماية الصحفيين في كل منطقة من مناطق النزاع المسلح وغيرها من المناطق على حد سواء، وشدد على مختلف أنواع التحديات التي تواجه الصحفيين. ودعا السيد إلياسون البعثات التي أذن بها المجلس للنظر في مسألة سلامة الصحفيين كجزء من ولاياتها المتصلة بحماية المدنيين وتقديم تقرير عن تلك المسألة إلى المجلس. ورحب السيد دلوار باعتماد قرار جديد وشدد على أن من شأنه أن يوفر أساسا لاتخاذ مزيد من الإجراءات. ودعا الأمين العام إلى تعيين ممثل خاص لحماية الصحفيين. كما دعا المجلس إلى إحالة القضايا ذات الصلة إلى المحكمة الجنائية الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب في الجمهورية العربية السورية والعراق. وركزت السيدة بيرل على أهمية الصحافة في المجتمع الحديث، وأكدت أن التهديدات التي يتعرض لها الصحفيون ناجمة عن الرقابة على المعلومات التي تفرسها الدولة، التي تميل في كثير من الأحيان إلى تشويه الحقيقة. كما دعت الدول الأعضاء إلى الامتناع عن استخدام ذريعة الأمن القومي لتهريب الصحفيين. وأكدت السيدة بيرل أن الأفراد الذين تحدوا كل هذه الضغوط لإظهار الحقيقة يجب أن ينالوا الدعم من المجتمع الدولي بالقدر نفسه من الشجاعة.

ورحب أعضاء المجلس باعتماد القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥)، وأيدهم في ذلك العديد من الوفود الأخرى من غير أعضاء المجلس التي شاركت في النقاش، وشددوا على ضرورة تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في القرار. وأكدوا مجدداً على ضرورة مكافحة شيوخ الإفلات من العقاب وعلى كفالة المساءلة. وأبرزت وفود عدة دور المحكمة الجنائية الدولية في هذا السياق. وكرر العديد تأكيد المسؤولية الأساسية التي تقع على عاتق الدول لكفالة حماية الصحفيين، بما في ذلك من خلال تزويدهم بالتدريب المهني الأمني قبل دخولهم مناطق النزاع. وأكد عدد من الوفود المخاطر التي يواجهها الصحفيون المحليون والصحفيون المستقلون، الذين يتعرضون في كثير من الأحيان للاعتقال التعسفي والمضايقات. وأعرب الكثيرون عن قلقهم البالغ إزاء أمن الصحفيين الذين يعملون في المناطق الخاضعة لسيطرة الإرهابيين. وحذرت عدة وفود من أن العنف ضد الصحفيين غالباً ما يكون مقدمة لانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان. وشدد البعض على ضرورة قيام عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة بتقديم تقارير عن أعمال معينة من العنف التي ترتكب ضد الصحفيين، ودعوا المجلس إلى تعزيز ولايتها في هذا الصدد. وتطرق بعض الدول الأعضاء إلى أهمية حرية التعبير وعمل وسائل الإعلام الحرة والمستقلة لحماية المدنيين.

الأسلحة الصغيرة

في ١٣ أيار/مايو، عقد المجلس مناقشة مفتوحة حول الخسائر البشرية الناجمة عن النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها وإساءة استعمالها على نحو يزعزع الاستقرار. واستمع المجلس إلى بيان من الأمين العام وإحاطات إعلامية من زيد رعد الحسين مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وكاراموكو دياكيي رئيس فرع كوت ديفوار من شبكة العمل بشأن الأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا. وبالإضافة إلى أعضاء المجلس، شارك ٤٤ وفداً في النقاش.

وأكد الأمين العام أنه على الرغم من أن أكثر من ٢٥٠ من النزاعات في العقد الماضي كانت مختلفة في طابعها، فقد تميز جميعها بالانتشار الواسع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. وشدد على أن المدنيين، بمن فيهم الأطفال، عانوا أكثر من غيرهم. وأشار الأمين العام إلى أن إبرام معاهدة عالمية لتجارة الأسلحة، تنفذ على نحو مناسب، سيكون عاملاً حاسماً لإزالة أدوات النزاع المسلح، ويمكن أن تؤدي إلى جانب غيرها من الصكوك، إلى منع إساءة استخدام الآلاف من الأسلحة وتداولها بصورة غير مشروعة. ويتعين على الدول أن تقوم بإنفاذ فرض الحظر على الأسلحة وتعزيز بعثات الأمم المتحدة المكلفة بالأنشطة المتعلقة بالأسلحة. وأكد كذلك أن الذخيرة تعتبر محالاً

يستحق المزيد من الاهتمام، لأن لقطع تدفقاتها تأثيرا فوريا على كثافة النشاط المسلح. وأكد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أنه رغم أن التجارة بالأسلحة الصغيرة تقدر قيمتها ببلايين الدولارات، فإن تكلفة العنف المسلح من الناحيتين الإنسانية والاقتصادية تمثل أيضا مئات البلايين من الدولارات. وشدد على أن غالبية الضحايا هم من عامة الناس، وكثيرا ما يكونون من أفقر أفراد المجتمع أو أضعفهم. ويمكن أن يسهم توفر الأسلحة الصغيرة في كل مكان في استمرار إنكار حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التعليم والصحة، وارتفاع درجة العنف ضد النساء والفتيات وانحياز سيادة القانون. وقام السيد دياكيتي بإطلاع المجلس على تجربته الشخصية التي استمدتها من النزاع في كوت ديفوار والعواقب التي ترتبت على انحياز سيطرة الحكومة عندما سقطت السلطة بيد المجموعات التي لم تجد صعوبة في الحصول على الأسلحة والذخيرة. وأشار إلى أن الأسلحة والذخيرة دخلت البلد خلال الأزمة، في انتهاك لخطر الأسلحة، بما في ذلك ما تسرب من المخزونات القانونية. وأكد السيد دياكيتي أن كل دولة من الدول الأعضاء يجب أن تفعل كل ما في وسعها للوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بوقف تدفق الأسلحة إلى مناطق النزاع.

واعترف ممثلو الدول الأعضاء بالخسائر البشرية الهائلة الناجمة عن النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها وإساءة استعمالها على نحو يزعزع الاستقرار. وشددوا على المخاطر الناجمة عن وقوع الأسلحة بأيدي الجماعات الإرهابية والإجرامية والمسلحة. وأكد عدد من الوفود الدور الذي ستؤديه معاهدة تجارة الأسلحة في تنظيم التجارة الدولية بالأسلحة وشجعوا على الانضمام إلى هذه المعاهدة، في حين أكد العديد من الدول الأعضاء أيضا على أهمية برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأشار البعض إلى دوره الأساسي في مكافحة النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها وإساءة استعمالها على نحو يزعزع الاستقرار.

وفي ٢٢ أيار/مايو، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٢٠ (٢٠١٥) بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي شاركت ٥٧ دولة عضوا في تبنيه، بأغلبية ٩ أصوات، مقابل لا شيء وامتناع ٦ أعضاء عن التصويت. وقد سلط القرار الضوء على أهمية بذل الجهود للحد مما يترتب على تدفق الأسلحة الصغيرة غير المشروعة من تأثير ضار على المدنيين. وأشار بعض أعضاء المجلس في بيانهم في إطار تعليل التصويت إلى أوجه التقدم التي حققها القرار، ولكنهم أكدوا المخاوف بشأن ضرورة وقف توريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للجهات الفاعلة من غير الدول، فضلا عن عدد قليل من المسائل الأخرى التي لم يتم تناولها في نص القرار على نحو كاف وشجعوا المجلس على معالجة تلك القضايا في

المستقبل. ورحب عدد من أعضاء المجلس بالقرار لوضعه المدنيين وحمائهم في صلبه ولتقديم مقترحات ملموسة لزيادة فعالية هيئات الأمم المتحدة في معالجة مسألة الأسلحة الصغيرة. وأكد بعض الدول الأعضاء أهمية معالجة القضايا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من حيث التراخيص والسمسرة.

التحديات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية

في ٢٢ أيار/مايو، أعرب أعضاء المجلس، في بيان للصحافة، عن إدانتهم بأشد العبارات للهجوم الإرهابي الذي أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش مسؤوليته عنه في مسجد في القطيف، بالمملكة العربية السعودية، في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥، مما أدى إلى وفاة ٢١ شخصا على الأقل.

وفي ٢٩ أيار/مايو، عقد المجلس جلسة إحاطة رفيعة المستوى بشأن التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية، وذلك بهدف تحديد الإجراءات ذات الأولوية لتنفيذ قرار المجلس ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب. واستمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام، ومن جيرار فان بوهمن رئيس لجنة المجلس المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، وريموندا مورموكايتيه رئيسة لجنة المجلس المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، ويورغن ستوك الأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). واجتمع المجلس لأول مرة على مستوى وزراء الداخلية (أو من يقوم مقامهم).

وأشار الأمين العام إلى أنه كان هناك زيادة تقدر بنسبة ٧٠ في المائة في عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب في جميع أنحاء العالم بين منتصف عام ٢٠١٤ و آذار/مارس ٢٠١٥. وسلط الضوء على ضرورة قيام الدول الأعضاء بتعزيز التعاون وتبادل المعلومات فيما بينها ووضع ضوابط فعالة للرقابة على الحدود وتعزيز نظم العدالة الجنائية، وفقا لسيادة القانون ومعايير حقوق الإنسان. كما أعرب عن ترحيبه بالتركيز المتزايد على معالجة الدوافع الكامنة وراء التطرف العنيف على الأصعدة العالمي والإقليمي والوطني والمحلي لمنع التطرف. وأوجز الأمين العام الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بما في ذلك إنشاء أفرقة عاملة معنية بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب في فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، ومشروع مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بشأن "تعزيز فهم ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في الجمهورية العربية السورية"، وأعلن عن عزمه على تقديم خطة عمل لمنع التطرف العنيف.

وأكد السيد فان بوهمن أن نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة هو عبارة عن جزء هام من أدوات الرد على التهديد الذي يمثله المقاتلون الإرهابيون الأجانب. ووصف التدابير المفروضة على الأفراد والكيانات التي حددتها لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧/١٩٨٩، وأشار إلى العديد من التسميات التي وافقت عليها اللجنة هذا العام. وقال إن هناك حالياً حوالي ٢٥ ٠٠٠ مقاتل إرهابي أجنبي من أكثر من ١٠٠ دولة، سافر العديد منهم للانضمام إلى كيانات إرهابية مرتبطة بتنظيم القاعدة، وخاصة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وكانت الحركة الرئيسية باتجاه العراق والجمهورية العربية السورية. وقالت السيدة مورموكايتيه أن لجنة مكافحة الإرهاب، بدعم من المديرية التنفيذية، قد حددت ٦٧ دولة على أنها الأكثر تضرراً من خطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وقامت بإيجاز التقرير الأول (S/2015/338) الذي يحلل مجموعة أولية من ٢١ دولة، ويبحث في كيفية تنفيذ القرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١)، و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، والثغرات التي قد تحتاج، إما بشكل فردي أو جماعي، إلى معالجة والممارسات الجيدة. كما أبرزت السيدة مورموكايتيه أن التقرير المخصص بشأن استخدام المعلومات المسبقة المتعلقة بالمسافرين (S/2015/377)، يشير إلى أنه لا يستخدم نظم المعلومات المسبقة المتعلقة بالمسافرين على الصعيد العالمي في الوقت الراهن إلا ٥١ دولة عضواً. وشددت على أن النتائج التي توصل إليها التقرير سوف تستخدم لوضع توصيات مفصلة لتيسير تقديم المساعدة التقنية في الأشهر المقبلة. وأكد السيد ستوك على أهمية التبادل الآمن للمعلومات عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر الحدود الوطنية والإقليمية، من خلال الإنترنت، والأهمية الحيوية التي يتسم بها الوصول الفوري لتلك المعلومات في الخطوط الأمامية. ووصف مشاركة المنظمة مع الدول في هذا الشأن، وأشار إلى أن أدوات تحديد هوية أكثر من ٤ ٠٠٠ مقاتل إرهابي أجنبي أصبحت متاحة الآن في قواعد بياناتها. وأوصى السيد ستوك بضرورة تبادل مزيد من المعلومات، بما في ذلك على الصعيد المحلي وعبر الحدود الإقليمية؛ وتعزيز الحدود الدولية من أجل تحقيق قدرة مراقبة منتظمة، وخاصة في المواقع ذات الأولوية العالية.

وأقر أعضاء المجلس بالتهديد العالمي المتزايد والمعقد والديناميكي الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، وناقشوا الإجراءات ذات الأولوية التي يجب اتخاذها لتنفيذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) تنفيذاً كاملاً. وقاموا بإطلاع بعضهم بعضاً على تجاربهم الخاصة، بما في ذلك في مجال تجريم الأنشطة المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتحسين أمن الحدود، وجمع وتبادل البيانات ذات الصلة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب داخل الحدود وعبرها، فضلاً عن اتخاذ تدابير الوقاية والمنع والإنفاذ الأخرى فيما يتعلق بالمقاتلين الإرهابيين

الأجانب وتجنيدهم وميسريهم. كما تم تأكيد أهمية التعاون والتنسيق المتعدد الأطراف في هذه الجهود. وأكد العديد من أعضاء المجلس على أهمية التصدي للعوامل الكامنة وراء التطرف، فضلا عن ضرورة احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. وعلى الرغم من اعتراف العديد من أعضاء المجلس بالدور المركزي لكيانات الأمم المتحدة والهيئات التابعة لمجلس الأمن ذاته، فقد دعوا أيضا إلى مزيد من التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الوكالات الأخرى.

وفي ٢٩ أيار/مايو، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2015/11)، أكد فيه القلق البالغ إزاء استمرار التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب. وشدد المجلس على ضرورة قيام الدول بتكثيف تلك الجهود وتحديد واتخاذ الإجراءات ذات الأولوية، ولا سيما تلك المذكورة في البيان، بمساعدة من الآخرين عند اللزوم، وفي أسرع وقت ممكن. وحدد البيان الرئاسي الإجراءات الممكنة في هذا الصدد، مثل التنفيذ الكامل للالتزامات المنصوص عليها في الفقرة ٦ من القرار، وإنفاذ القوانين ذات الصلة، وتوسيع نطاق استخدام المعلومات المسبقة عن المسافرين لدعم الإجراءات القائمة على الأدلة لتقييم المخاطر المتأتية عن الركاب وفرزهم، وتعزيز السيطرة على الحدود وزيادة التعاون في مجال إنفاذ القوانين، فضلا عن الارتقاء بجمع وتبادل هويات الإرهابيين لأغراض الفرز، وتحسين التعاون على الأصعدة الدولي والإقليمي ودون الإقليمي، وزيادة تبادل المعلومات مع قاعدة بيانات الإنتربول عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب، واستخدامها. وطلب المجلس إلى اللجنة المعنية بالجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧/١٩٨٩ ولجنة مكافحة الإرهاب عقد اجتماع مشترك حول هذا الموضوع، وأوصى بأن يقوم مكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بوضع خطة تنفيذ للأمم المتحدة لبناء القدرات لمواجهة تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب.